التجارة الخارجيـــــة بين التحرير والحمايـــــة

د. ستار جبار خليل

يشهد العالم المعاصر تغيرات حافلة تتوالى بسرعة مذهلة ، فالتفاعل في المجتمعات يتزايد بين الداخل والخارج ، ويكتسب العالم الخارجي تأثيراً متزايداً في الوضع الداخلي ، مما يؤكد ان الدول المختلفة مهما كانت طبيعة توجهاتها السياسية والاقتصادية ما عادت منغلقة على نفسها بحكم اوضاعها الذاتية ، أو ما يحصل من تغيرات اقليمية ودولية تدعو الى الانفتاح عليها والتكيف معها بغية الاستفادة من التطورات الجديدة ليس في مجال التجارة - ومثالها التجارة الالكترونية - فحسب ، وانما في المجالات كافة التي خلقتها او طورتها الثورة التكنولوجية الحديثة لاسيما في الاتصالات والمعلومات ، ناهيك عن الجوانب الاقتصادية والسياسية المختلفة.

وفي هذا كله، تبقى التجارة الخارجية الفضاء الفسيح للانفتاح وتنمية التعاون بين الشعوب وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول، ولذلك حظيت بالاهتمام بدءاً من عصر المقايضة وحتى عصر التجارة الالكترونية التي صارت بوادرها اليوم واضحة للعيان، وبهدف الاستفادة من مزايا هذه التجارة وضعت السياسات وسنت التشريعات وعقدت الاتفاقيات.

وحيث ان السياسة التجارية هي مجموعة القيود والتنظيمات التي تتعلق بتجارة الدولة، فقد صار من حق كل دولة ان تفرض بعض القيود على حرية تدفق التجارة الدولية لأسباب أمنية او اخلاقية او دينية مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات أيضاً من اجل حماية الصناعة المحلية، ولهذا انقسمت السياسة التجارية الى نوعين هما حرية التجارة وسياسة حماية التجارة.

وعلى الرغم من ان قيام منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، قد حسم المفاضلة بين الاثنين لمصلحة حرية التجارة، فالامر لا يدعو الى الغرابة طالما ان اتفاقية المنظمة تعبر عن وجهة نظر الاقوياء (الاغنياء) أي الدول الصناعية، وقد وضعت كل الاتفاقيات الضمنية في حقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات والزراعة وغيرها لخدمة هذه الدول، لذلك لا يزال الجدل قائماً بين مؤيدي ومعارضي كلا السياستين ولاسيما في الدول النامية.

إذ ان القيود لاتزال قائمة بوجه حرية التجارة، طالما ان اغلب دول العالم تلجأ الى الحماية بدرجات مختلفة مثل الولايات المتحدة التي تلجأ الى تشديد هذه القيود من وقت لاخر، فضلاً عن العقوبات التجارية التي تفرضها على عدد من الدول التي تتناقض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية، كما يقوم الاتحاد الاوروبي بحماية زراعته وانتاجه الحيواني، وخير مثال هنا، اعلان برشلونة الذي صدر عام ١٩٩٥، واقر اقامة منطقة التجارة الحرة بحدود عام ٢٠١٠ بين الاتحاد من جهة والدول المتوسطية من جهة اخرى، وتقتصر هذه المنطقة على منتوجات الصناعات التحويلية واستثنى الإعلان المنتوجات الزراعية في منتوجات الصناعات الاستخراجية.

وعلى الرغم من دعوة الدول الصناعية الى تحرير التجارة فانها تضع أسباباً موضوعية لتمسكها بحماية التجارة، وتتصل هذه الاسباب بتزايد معدلات البطالة فيها، ولذلك فان استخدام الحماية يمكن ان يرفع مستويات التشغيل لديها، وعلى ذلك فان النص على التحرير المتزايد للتجارة شيء والممارسات العملية من قبل هذه الدول شيء آخر.

لقد لاقى هذا التوجه (من قبل منظمة التجارة العالمية) نحو تحرير التجارة معارضة قوية تمثلت في التظاهرات والاحتجاجات في مدينة (سياتل) الامريكية ضد مؤتمر المنظمة، كما حصلت الاحتجاجات ضد انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة (دافوس) في سويسرا)، وتمثل هذه الاحتجاجات تعبيراً مضاداً للاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، كما تمثل اعتراضاً على القرارات غير الديمقراطية التي تتخذها القلة وتؤثر سلبياً في حياة الملايين من الناس.

فاذا كانت الدول الصناعية هي التي دعت الى حرية التجارة وفرضها في بنود اتفاقية المنظمة المذكورة وظلت تعتمد سياسة حماية التجارة تحقيقاً لمصالحها، فلماذا لا يحق هذا للدول النامية؟

ان استخدام سياسة الحماية التجارية من قبل الدول النامية يمكن ان يؤدي الى:

١- المحافظة على أوضاع امنية مستقرة في دولها لاسيما اذا وضعت القيود أمام تجارة السلاح مثلاً.

٢- منع الحاق الأضرار بالمستهلكين من خلال منع استيراد السلع الضارة بصحتهم مثل السلع الغذائية التي لا يعرف مصدرها او غير صالحة للاستهلاك البشري ويتم هذا عبر طريق التعريفات الكمركية.

٣- حماية الصناعة المحلية وتشجيع تنميتها لأغراض تنافسية، لان سياسة الإغراق التي تستخدم في هذا المجال تؤدي الى تدمير الصناعة المحلية وغلق المصانع والمشاريع الوطنية.

٤- منع استيراد السلع التي تضر بالاخلاق وتخريب القيم الاجتماعية.

٥- تحقيق ايرادات مهمة عن طريق الرسوم الكمركية بما يدعم الإيرادات العامة للدولة وميزانيتها.

٦- تشغيل مصانعها ومشاريعها للقضاء على البطالة او الحد منها.

في هذا المجال يمكن القول ان ما ينطبق على هذه الدول يمكن ان ينطبق على العراق (مع الاهتمام بخصوصيته في الظروف الاستثنائية التي يمر بها) وذلك لاعتبارات عدة منها: الظروف الامنية الصعبة التي يمر بها والمشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني وكذلك الاغراق الذي تعرضت له السوق العراقية من قبل السلع الاجنبية.

وعلى الرغم من كل ما تقدم فاننا لسنا ضد تحرير التجارة الخارجية طالما ان هذا التحرير سيعمل على اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، ولكن مقابل هذا ما الذي يجنيه الاقتصاد العراقي في ظروف العراق الحالية من عملية الاندماج هذه؟ فباستثناء التجارة النفطية لا يمتلك العراق حالياً أي ميزة تنافسية في انتاجه الوطني في ظل توقف اكثر من (٨٠٪) من مصانعه ومشاريعه الإنتاجية عن العمل.

ان تهيئة أسباب هذا الاندماج اكثر ضرورة من الاندماج نفسه، ولذلك من الضروري الان الاهتمام بإعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية ودعم القطاع الخاص ومعالجة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد العراقي ومعالجة مشكلة البطالة ومحاولة الحصول على انتاج عراقي يتميز بجودته وقدراته التنافسية مع اشاعة ثقافة وطنية تدعو الى الاعتزاز بالمنتوج الوطني ودعم الصناعة العراقية، ونعتقد ان رجال الاعمال والصناعيين العراقيين والكفاءات العراقية سواء أكانت في القطاع العام ام في القطاع الخاص قادرة على ذلك بما يدعم الاقتصاد الوطني ومكانة العراق الدولية على المستوى الاقتصادي.

في الهم الاقتصادي

نحو حملة وطنية لمقاطعة لحوم الدواجن المسمومة

حسام الساموك

كان السيد وزير الزراعة قد تحدث للمدى قبل ايام عما يشهده العراق من تسويق محموم لوجبات ضخمة من لحوم الدواجن غير الصالحة للاستهلاك البشري وكشف بمسؤولية واثقة عن مصدر تلك البضائع حيث تضخها بواخر في أعالي البحار بدلاً من التخلص منها في تلك البقاع.

ومع تقديرنا العالي لما أقدم عليه في فضح مصادر تلك الصفقات المشبوهة كنا نتطلع الى ان يتخذ إجراء لا يقل جرأة بمنع استيراد تلك الانماط من البضائع المشبوهة، واذا ما وقع مثل هذا الإجراء خارج صلاحياته فلا نعتقد انه لو رفع (سماعة) الهاتف مستنجداً بوزير الصحة او وزير التجارة سعياً وراء إنقاذ جموع المستهلكين من اخطار مثل هذه المستوردات الملغمة ، بما نعرفه وما لا نعرفه من خطر يتهدد أهلنا في اية لحظة. بل ان يدق ناقوس الخطر داخل مجلس الوزراء محملاً الحكومة مسؤولية (مفخخات) قد تكون أكثر فتكاً تستهدف آلافاً ان لم نقل مئات الآلاف من مستهلكي لحوم الدواجن، حين غدت ، وبسبب منافستها السعرية لمثيلتها المحلية الوجبات المفضلة لغالبية بيوتاتنا ومطاعم الوجبات السريعة والجاهزة.

ومما يثير الاسى ان تجارة الدواجن المستوردة التي تفرغ لها رهط كبير من تجارنا متنكرين لادنى قدر من المسؤولية الاخلاقية في تنافسهم المفضوح لاغراق السوق المحلية بها، قد الحقت الضرر بمشاريع الدواجن الوطنية وتسببت في اغلاق خمسة وسبعين مشروعاً ضخماً في أرجاء العراق من اصل تسعين مشروعاً وتهدد بابتلاع المزيد.

واذا كانت الآثار (السرطانية) للمستوردات المشبوهة من لحوم الدواجن وشتى المواد الغذائية والمعلبات التي يلمح لها بين حين واخر. بهذه الدرجة من الخطورة، وبغض النظر عن الواقع المزري لتنفيذ صفقات توريدها للعراق وغزوها الكبير لاسواقنا، فان الجهات الرقابية والاجهزة الصحية لابد ان تتحرك بكل طاقاتها، لا نقول لمنع اغراقها لاسواقنا، او الحيلولة دون تمرير صفقاتها ،مدركين ما يجري سراً وعلانية لفرضها بأية وسيلة، ولكن لدق ناقوس الخطر في كل موقع ووسيلة اعلام وامام اية جهة مسؤولة ليتحمل الجميع مسؤولياتهم في مجابهة مافيات المستوردات الغذائية حين وجدوا في تسميم العراقيين مصدر ثرائهم وربما مبعث اعتزازهم وفخرهم.

واذا ما عجزت وزارات الزراعة والصحة والتجارة، وحتى الداخلية عن مواجهة تلك الأخطار المحدقة لأي سبب كان وعهدنا ان لايكون التواطؤ من بينها، فإننا نناشد مضطرين مؤسسات المجتمع المدني جموع المستهلكين والباعة وحتى اصحاب المطاعم ان ينظموا حملة مقاطعة وطنية للمستوردات الغذائية كافة، وفي مقدمتها لحوم الدواجن المستوردة بكل أشكالها حفاظاً على سلامة الانسان العراقي من سموم وسرطانات رفض التعامل بها المجتمع البشري المتقدم والمتخلف معاً. وعلى أي طرف نحسب أنفسنا، يجدر بنا ان نواجه تلك المستوردات بالرفض والمقاطعة حفاظاً على سلامة أطفالنا وكل أهلنا في كل أرجاء العراق.

صناعيون يطالبون بإيقاف احتساب الفوائد على قروض المصرف الصناعي الممنوحة لهم

رياض القره غولي

تقرر في اتحاد الصناعات العراقي تشكيل لجنة تضم صناعيين وممثلين عن الدوائر القانونية في الاتحاد والمصرف الصناعي والتنمية الصناعية لاعداد دراسة دقيقة حول اشكالية القروض الممنوحة للصناعيين من قبل رئيس النظام السابق قبيل الحرب على العراق ومستحقات تلك القروض التي يرفض الصناعيون تسديدها.

وابدى الصناعيون العاملون في القطاع الخاص خلال لقائهم رئيس اتحاد الصناعات العراقي قيس كاظم الخفاجي ومعاون المدير العام للمصرف الصناعي الدكتور حسين علي قاسم، قلقهم من مطالبة المصرف الصناعي لهم بفوائد مستحقة على اجمالي قيمة تلك القروض البالغة (٥) ملايين يورو منحت الى (٤٠٠) صناعي بواقع (١٠-٦٠) الف يورو لكل منهم (كمنحة) لتحديث معاملهم ومصانعهم بحسب قولهم، لكنهم لم يستفيدوا منها فيما بعد بسبب تعرض مصانعهم الى السرقة والتوقف بعد الحرب واضطرارهم الى صرف هذه المبالغ كأجور ورواتب للعاملين في مصانعهم طوال فترة توقفها حتى الآن.

واكدوا ان تلك المبالغ لم تكن قروضاً بل منحاً قدمت لهم وجرى (خطأ) احتساب فوائد عليها بعد منحها لهم مطالبين المصرف الصناعي بايقاف احتساب الفوائد المترتبة على هذه المبالغ لحين حسم القضية، في الوقت الذي اصرفيه المصرف الصناعي على ان تلك المبالغ (قروض) مستحقة الدفع والفوائد.

وسيقوم اتحاد الصناعات العراقي بعد انجاز هذه الدراسة بعرضها على مجلس الوزراء بما يضمن حق الدولة والصناعيين معاً.

تشجيع الاستثمـــار لتطوير محافظـــة بابـــل

بابل - اقبال محمد

عقدت في جمعية حقوق الإنسان ندوة خاصة لتشجيع الاستثمار في محافظة بابل وتطوير العمل الصناعي والنشاط السياحي وقد حضرها عدد كبير من مديري الدوائر والمؤسسات وشارك السيد سالم صالح محافظ بابل في الاستماع وابداء الملاحظات.

وكان الاستاذ المهندس عامر جابك اول المتحدثين بوصفه رئيساً لاتحاد الصناعيين وأشار الى ما تعانيه المحافظة ومدينة الحلة حصراً في كل العهود السابقة، اضافة الى ما لحقها من خراب وتدمير وظلت محافظة متخلفة في كل المجالات، ويتضاعف تخلفها يوماً بعد آخر. وللأسف الشديد حسب السيد عامر جابك مازالت الى الان قوانين وقرارات النظام الشمولي التي يفترض بها ان تلحق سيدها الذي اصدرها، بقيت الى الان ممثلة بنظام فوقي مرفوض من الشعب.

وهذا يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات شجاعة وفورية لإلغاء كل القوانين المعرقلة للتطور وتضع قيوداً صارمة ضد الاستثمار والتطوير. ولابد من تكاتف الجهود ، حتى ننقذ محافظة بابل من خرابها ونجعلها وجهاً حضارياً متطوراً وجديداً، ونتباهى بها، وهذا لايتم الا عبر الاستثمار الصناعي والزراعي والعمراني والسياحي وإذا اردنا الحديث فلنبدأ من مركز الحلة ونتساءل أين العمران فيه، والحدائق ، اماكن الترفيه، مواقف السيارات ؟ والاخيرة التي لم تتسع لها شوارع المدينة وابتدأت تحتل الارصفة، وعلى الدوائر المعنية والبلدية حصراً بناء كراجات متعددة الطوابق. وشهدت اغلب المحافظات طرح مناقصات لبناء كراجات متعددة الطوابق، لكن بابل لم تشهد مثل ذلك ونحن لا نعرف السبب، مركز المحافظة يحتاج الى اكثر من كراج متعدد الطوابق واقترحنا متنزه الشعب وقطعة اخرى تابعة لشركة التأمين الوطنية، وربما يعترض احدكم على تحويل متنزه الى كراجات أقول بانه لايحمل غير الاسم فقط وهو كراج للسيارات وللعربات الان.

هل التنظيف هو عمل البلدية الآن؟

تميز دور البلدية في كل الحقب بالاهتمام بجمالية المدينة وتنظيم الاسواق والمتنزهات، وهي مبادرات مهمة جداً، اما الان فعمل البلدية هو رفع الاوساخ والازبال. وهذا ما لا نريده للبلدية. وانا واثق بانها قادرة على تقديم معالجات ومقترحات لكل المشاريع مثل احياء الحدائق والمتنزهات ومساعدة الصناعيين لبناء مشاريعهم بشكل اصولي وقانوني.

كما نطالب مجلس المحافظة بدور اكبر وتشجيع للاستثمار وتوفير ما يساعد على ذلك وتقديم حوافز مشجعة كي نستطيع بناء مدينة عصرية وجديدة، متطورة اقتصادياً وسياحياً وهذا يتطلب تسهيلات عاجلة وسريعة تقدمها بلدية المحافظة مثل قطع الأراضي والتخلص من دوامة المزايدات .

ان الاقتصاديين يرغبون باستثمار اموالهم في مشاريع كثيرة لكن القوانين والتعليمات تقف حائلاً امام هذا الطموح.

لابد من دراسة تطوير مدينة الحلة

علينا ان نعترف وبصراحة ونقول بان مدينة الحلة متخلفة، وهي لا تخرج من تخلفها الا بمشروع يسهم به مهندسون أكفاء وهيئات استشارية متخصصة وأساتذة جامعات وشخصيات اجتماعية وثقافية بالتشاور مع ممثلي منظمات المجتمع المدني وحتماً سيكون لهذا المشروع المقترح تأثيره المستقبلي من اجل تطوير مدينة الحلة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من شوارعنا المهمة مثل شارعي ٦٠ و ٨٠.

توقف الانتاج في المحافظة

لم يكن التردي وحده ما يميز هذه المحافظة، بل الاضرار الاقتصادية الكبيرة والناجمة عن توقف أهم المعامل فيها عن الانتاج مثل المحاقن الطبية، والصناعات النسيجية ومعامل الطابوق ومعمل الاسمنت في السدة. ونحن نستورده من الخارج.

وبودي ان اقول لكم بان التحولات القادمة قريبة جداً وسيكون لها تأثيرات اقتصادية كبيرة وهي ما تعارف عليه الاختصاصيون بالاستحقاقات وهي:

الاستحقاق الاول: وقف الدعم للسلع الغذائية والخدمات والوقود.

الاستحقاق الثاني: الضغط على النفقات.

الاستحقاق الثالث: عملية الخصخصة لأكثر من ١٩٢ معملاً ومشروعاً ويعمل بها اكثر من نصف مليون عامل.

استثمار معامل البلدية

وتحدث الأستاذ المهندس عامر هندي واشار الى أهمية تشكيل شركة من الراغبين بالاستثمار والإشراف على المعامل العائدة للبلدية، مثل معامل الاسفلت لغرض تطويرها وزيادة ربحية الدائرة، وبالامكان تعميم هذا المقترح على بقية الدوائر وما تمتلكه من معامل. وتحمس الاستاذ باسم حمودي الحسن عضو الجمعية الوطنية لهذا المقترح واضاف تطويراً له، وطالب بإعداد دراسة عن ذلك واذا كانت نتائجها ايجابية بالامكان تفعيل المقترح عبر الجمعية الوطنية.

شيفرون تصعد منافستها مع الصين

طرحت شركة شيفرون تكساكو احتمال إحالة مشروع شراء شركة النفط الأميركية يونوكال من قبل مجموعة سي.أن.أو.أو.سي الصينية إلى منظمة التجارة العالمية.

ونقلت صحيفة فايننشال تايمز عن نائب رئيس مجلس إدارة شركة شيفرون قوله إن الشركة الصينية التي قدمت يوم ٢٣ حزيران الماضي عرضا مضادا يفوق العرض المقدم من شيفرون بـ١,٥ مليار دولار تسعى للحصول على "مورد حساس" أميركي بأموال من الحكومة الصينية، مضيفا أن العرض لا يتفق مع القواعد التجارية.

وكانت شركة يونوكال قد وقعت اتفاقا في نيسان الماضي مع شيفرون بقيمة ١٧ مليار دولار، وقالت بعد ذلك إن اتفاقها ما زال ساريا وإنه من غير المضمون أن تتوصل المباحثات مع الصينيين إلى اتفاق. ومن المقرر أن يصوت مساهمو يونوكال على عملية البيع يوم ١٠ آب القادم.

وأعلن وزير التجارة الأميركي كارلوس غوتييريث أن تحقيقا على مستوى الأمن القومي ستجريه الحكومة الأميركية قبل الإعلان عن ردها على العرض الذي تقدمت به المجموعة الصينية.

وقال غوتييريث إن هناك آلية لدراسة جميع الاستثمارات الخارجية سواء تعلق الأمر باعتبارات الأمن القومي أو باعتبارات أخرى، وأن تلك الآلية ستطبق على هذا العرض.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

حركة سوق المواد الانشائية

المادة	الكمية	السعر بالدنيار
السمنت العادي	طن	١٩٥٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢١٠٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٥٥٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٤٥٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	٨٠٠٠٠